به الوضوء والا يجوز جعلا على ان تتنه بطول المكث او غيره احدا وصافوا
الطعم واللون الرائحة والتغير على الحقيقة في الاولين دون الاخير فلا بد
من المصير الى عموم المجاز وانما قال احدا وصافا احترازا عن محل الخلاف
بقي ظاهر كلام التراب والزعفران فانه التفصيل بيان ان الحكم لا يختلف
بكون المخلوط من جنس الارض كالتراب وشيئا آخر كالزعفران وما جاز
اختلفوا في احد المجاري والذي ليس فيه ركن حرج ما يذهب بتنه او رقة
فيه بحيث لم يزله اي طبعه او لونه او ريحه فان فقد هذا ما طلاقة بتنا ول
المري وغير المري والحكم المذكور مخصوص بما اذا فقد الكثي بدلالة قوله لم يزله
على ان المراد ما لم يزيفه فان التغير اذا كان متناهيا يترتب الحكم على انفه لا
على اثره فال صاحب التحفة اما اذا وقع في الماء اما ان يكون جاريا او راكدا
فان كان جاريا ان كانت النجاسة غير مرئية فانه لا ينجس ما لم يتغير لونه او طعمه
او ريحه وان كانت مرئية مثل الجيفة ونحوها فان كان الشط كثيرا فانه لا يتوضأ
من اسفل المكان الذي وقعت فيه النجاسة ويكفي توضأ من الجانب الذي
لانه متيقن بوصول النجاسة الى الموضع الذي يتوضأ منه وان كان
النهر صغيرا بحيث لا يجري بالجيفة بل يجري الماء عليها ان كان يجري عليها
جميع الماء فانه لا يجوز التوضي به من سفل الجيفة لانه تنجس جميع الماء
والنجاسة لا تطهر بالجريان وان كان يجري عليها بعض الماء فان كان

يجري

يجري عليها اكثر الماء فهو بحيث ان كان يجري عليها اقل الماء فهو طاهر
لان العبرة بالغالب ان كان يجري عليها النصف يجوز التوضي به في الحكم
ولكن الاحوط ان لا يتوضأ به الى هنا كلامه وفي البدائع ايضا على هذا
التفصيل وبهذا اتضح ما في قول من قال واذا سقط كلب عرض النهر وخرج
الماء فوقه ان كان بالقرب الكلب قدر ما لا يلاقيه يجوز الوضوء بالاسفل
والا لا وجاء مات فيه حيوان مائي كالسمك ولو اخضر بتنه عن مائي المعاش دون
المولد كالبط فان موته فيه يجيء كالسمك والضفدع بكسر الدال
او ما ليس له دم سائل كالبق والذباب لان عدم المنجس هو الدم المسفوح
وفيه خلاف ان فعي حديث وقوع الذباب في الطعام حجة عليه لما
اعتمد الرواية بالقصد كانهم اجابوا عن اطلاق اسم الماء عليها بما
الى قصور عن حد الماء المطلق ولذلك لا يجوز التوضي به من شجر ونمر
اما ما يقطر من الشجر فيجوز به الوضوء كالاشربة والحق بما اعتصر من
الشجر والثمر فان شراب الياس معتصر من الشجر وشراب التفاح مثلا
معتصر من الثمر ولا عبرة للطبيعة وهو الرقة والسيلان بغلبة غيره اجزاء
كماء الباقلاء او بغير بالطبخ معه اي مع الغير وهو ما لا يقصد به التفكه
كما مر فاغا شرطوا ان لا يكون ذلك الغير مما يقصد بخلطه التفكه لانه
لو كان من جنس ما يقصد خلطه التفكه كالاشنان والصابون يجوز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)